الصباح الاقتصادية
12
العدد 2616 - السنة التاسعة
الثلاثاء 15 صفر 1438 - الموافق 15 نوفمبر 2016
Tuesday 15 November 2016 - No.2616 - 9th Year

في ظل تراجع الإيرادات النفطية

«المالية»: التخطيط قصير المدى ضرورة لتمويل ميزانية الدولة

- العمل جار لتعيين مستشار قانوني لبدء التفاوض مع البنوك الأجنبية حول إصدار السندات الدولية

- وثيقة «الإصلاح» تتضمن إعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقا لتصنيفات الإحصائيات المالية الحكومية
- مؤتمر «المنظمة الدولية لإدارة الخزينة العامة» يأتي تحقيقا للأهداف المشتركة بين المنظمة واقتصادات الدول المشاركة

أكد وكيل وزارة المالية الكويتي خليفة حمادة أن الوزارة عاكفة على التخطيط للميزانية لمدة ثلاث سنوات وذلك لضرورة التخطيط قصير المدى لتمويل ميزانية الدولة في ظل تراجع الإيرادات النفطية.

وأوضح حمادة في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه المؤتمر السنوي العاشر للمنظمة الدولية لإدارة الخزينة العامة إن (المالية) تراجع حاليا ميزانية الدولة التي بدأت اعدادها منذ يوليو الماضي مع الالتزام بالقواعد الخاصة لتنفيذها.

وأعرب عن امله أن لا تتجاوز ميزانية السنة المقبلة سقوف ميزانية السنة الحالية متوقعا أن تسجل الميزانية العامة المقبلة عجزا في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط.

وفيما يتعلق بإصدار السندات وإدارة الدين العام اشار الى وضع استراتيجية لتمويل الميزانية العامة للدولة لهذه السنة بإصدار سندات بحدود خمسة مليارات دينار كويتي موزعة بواقع مليارين دينار كإصدار محلي وثلاثة مليارات كإصدار دولي.

وذكر أن بنك الكويت المركزي أصدر أغلب الاصدارات المحلية موضحا أن إجراءات الإصدار الدولي لاتزال جارية.

وحول تاريخ بدء التفاوض مع البنوك الأجنبية لاصدار السندات الدولية افاد حمادة بأن العمل جار على تعيين المستشار القانوني لصياغة ومراجعة الجوانب القانونية لبدء التفاوض مع البنوك الأجنبية حول إصدار تلك السندات.

وبين أن وثيقة الإجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء الكويتي في مارس الماضي تتضمن مجموعة من البرامج على المدى القصير والمتوسط.

وذكر ان وثيقة الاصلاح تتضمن إعادة تصنيف الميزانيات العامة وفقا لتصنيفات احصائيات المالية الحكومية وهي الاستراتيجية الانتقالية للتحول التدريجي إلى عمليات المحاسبة على أساس الاستحقاق بشكل أشمل وصحيح وباستخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وأوضح حمادة أن الوثيقة تتضمن تطوير وتحسين استخدام تقنية المعلومات والتي ترفع كفاءة ممارسة مهام الخزينة من حيث عرض البيانات المالية والرقابة على اوجه الانفاق وتخصيص الموارد وإنتاج التقارير التي من شانها المساهمة في المساءلة المالية.

واشار الى ان المؤتمر الذي يعقد تحت عنوان (فوائد التحول الالكتروني في ممارسة مهام الخزينة) يأتي تحقيقا للاهداف المشتركة بين المنظمة واقتصادات الدول المشاركة في المؤتمر بما فيها تحقيق وتعزيز فوائد التحول الالكتروني في ممارسة مهام الخزينة العامة والتي تجمع بين البلدين منوها بالأثر الإيجابي المباشر لهذه الزيارة على حجم التعاون الاقتصادي والتجاري.

جانب من المؤتمر

ودعا الى الاستفادة من الخبرة المتقدمة للاتحاد السويسري في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية المتطورة في الكويت.

من جانبه اعرب بارازون عن امله بتحقيق الاهداف المرجوة من الزيارة في ظل العلاقات الطيبة بين البلدين.

وشدد على اهمية إقامة الشراكات الاستثمارية بين اصحاب الاعمال من الجانبين واستغلال امكانيات الاتحاد السويسري الذي يعتبر بلدا رائدا في المجال الاقتصادي والخدمي خصوصا في القطاع المصرفي والمالي الذي جذب العديد من الشركات الأجنبية إلى إتحاد سويسرا مقرا رئيسيا لها. وقال ان قطاع السياحة يعتبر من اهم الركائز التي يعتمد عليها الاتحاد السويسري مشيرا الى العدد الكبير من السياح الكويتيين الذين يتوجهون سنويا الى بلاده.

وذكر ان سويسرا تتميز بصناعات مرموقة عدة اهمها صناعة الساعات والمعدات الهندسية والميكانيكية الدقيقة مشيرا الى انها توجهت مؤخرا إلى إنتاج مصادر الطاقة المتجددة والاستفادة من بناء السدود وقوة دفع المياه الذي من الممكن ان يفتح آفاقا اقتصادية جديدة.

«السعري» يتراجع بواقع 11.7 نقطة

جلسة «متباينة» للبورصة...و«الوزني» و«كويت 15» يرتفعان

اغلقت بورصة الكويت تداولات امس الاثنين على انخفاض المؤشر السعري بواقع 11ر7 نقطة ليصل إلى مستوى 5469 نقطة في حين ارتفع الوزني و(كويت 15) بواقع 0ر18 و 1ر08 نقطة على التوالي.

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 11ر9 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 119ر2 مليون سهم تمت عبر 3233 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 0ر303 دينار كويتي).

وكانت أسهم شركات (البيت) و(هيتس تلكوم) و(التخصص) و (المدن) و(الانمار) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (مراكز) و(تحصيلات) و(فيوتشر كيد) و(عقارات ك) و(جيران ق) الأكثر ارتفاعا.

وقال محللان ماليان كويتيان امس الاثنين إن صغار المستثمرين في البورصة يفضلون التداول في اسهم الشركات التي تكون في متناولهم منها اسهم قطاع التكنولوجيا.

وأضاف المحللان في لقاءين منفصلين مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) ان رؤوس اموال الشركات الاربع المدرجة في قطاع التكنولوجيا تبلغ نحو 52 مليون دينار ويتم تداول أسهمها بقيمة بين 50 و 246 فلسا.

من جهته قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ان المتعاملين خاصة الصغار منهم يهتمون بهذه النوعية من الأسهم لاسيما شركتي (الانظمة) و(حسبات) لما لهما من نشاط تشغيلي خاصة في نهاية الفترات الفصلية.

وأشار الطراح ان معظم اسعار هذه الأسهم تعد في متناول المتداول الصغير متوقعا انتعاش هذه الشريحة من الأسهم خلال الشهر المقبل مع بدء الاقفالات السنوية وهو ما يجعل الكثيرين يدخلون عليها املا في الظفر في التوزيعات بارباح جيدة.

من جهته قال رئيس مجموعة (الامان) لأعمال الصيرفة المحلل المالي نايف العنزي إن هذه الشريحة من الاسهم مصنفة بين المتعاملين بالأسهم الخاملة اذ تظهر فقط في اوقات الاقفالات.

وأضاف العنزي أن هذه الشريحة من الاسهم تعتبرعبءا على مجريات حركة أوامر السوق علاوة على انها مرمى للمضاربة من جانب كبار المضاربين.

وذكر ان هذه الشريحة من الأسهم وغيرها من الأسهم الرخيصة لا تمثل ضغطا على السوق بصفة عامة ولكنها تشكل عاملا مؤثرا في الاغلاقات حيث تتسبب في ارتفاعات وهمية في فترة المزاد ما لا يشكل قيمة مضافة او يعكس حال المسار في وجهه الحقيقي.

وأشار الى معاناة البورصة من تخمة في ادرجات الشركات الضعيفة مؤكدا ضرورة تنقية السوق من الشركات التي لا تعطي قيمة جديدة ومهمة لمنوال الحركة علاوة على ضرورة العمل في ايجاد حزمة من المحفزات التي تساعد الاداء لعودة تسجيل ارقامه القياسية السابقة.

وعلى صعيد مسار جلسة امس الاثنين فقد اقفلت البورصة تعاملاتها على انخفاض طفيف بسبب عمليات جني الارباح المستحق على كثير من الشركات التي كانت قد حظيت بارتفاعات سابقة خلال جلسات الماضية الامر الذي ساهم بنسبة كبيرة في انخفاض حجم السيولة المتداولة.

واستحوذت شركات (مراكز) و(تحصيلات) و(فيوتشر كيد) و(عقارات ك) و(جيران ق) على قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا.

وشهدت مجريات حركة الاداء العام خلال ساعات الجلسة نشاطا على نحو 38 شركة شهدت ارتفاعا في حين شهدت 46 شركة انخفاضات ضمن 131 شركة تمت المتاجرة باسهمها.

واستحوذت مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 10ر3 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 5ر5 مليون دينار تمت عبر 333 صفقة نقدية لبخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 859ر9 نقطة.

يذكر ان المؤشر السعري لبورصة الكويت اقفل منخفضا 11ر77 نقطة ليبلغ مستوى 5469ر35 نقطة وبحقق قيمة نقدية بلغت نحو 11ر9 مليون دينار من خلال تداول 119ر2 مليون سهم تمت عبر 3233 صفقة نقدية.

تباين مؤشرات البورصة

«الغرفة»: 700 مليون دولار حجم التبادل التجاري السنوي مع سويسرا

قال نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان ان العلاقات السويسرية الكويتية يزيد عمرها عن 60 عاما وتقدر قيمة التبادل التجاري بين البلدين بنحو 700 مليون دولار امريكي.

واضاف الوزان في كلمة له خلال استقباله عمدة مدينة جنيف غليوم بارازون والوفد المرافق له امس الاثنين ان الكويت تتميز بنهج ديمقراطي رصين ونظام مصرفي حديث فضلا عن انجاز الحكومة لمشروعات خطة تنموية تعتمد على الخصخصة وتحرير قوى السوق وتشجيع الاستثمارات.

واكد الوزان متانة العلاقات الاقتصادية والسياحية التاريخية التي تجمع بين البلدين منوها بالاثر الإيجابي المباشر لهذه الزيارة على حجم التعاون الاقتصادي والتجاري.

ودعا الى الاستفادة من الخبرة المتقدمة للاتحاد السويسري في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية المتطورة في الكويت.

من جانبه اعرب بارازون عن امله بتحقيق الاهداف المرجوة من الزيارة في ظل العلاقات الطيبة بين البلدين.

وشدد على اهمية إقامة الشراكات الاستثمارية بين اصحاب الاعمال من الجانبين واستغلال امكانيات الاتحاد السويسري الذي يعتبر بلدا رائدا في المجال الاقتصادي والخدمي خصوصا في القطاع المصرفي والمالي الذي جذب العديد من الشركات الأجنبية إلى إتحاد سويسرا مقرا رئيسيا لها. وقال ان قطاع السياحة يعتبر من اهم الركائز التي يعتمد عليها الاتحاد السويسري مشيرا الى العدد الكبير من السياح الكويتيين الذين يتوجهون سنويا الى بلاده.

وذكر ان سويسرا تتميز بصناعات مرموقة عدة اهمها صناعة الساعات والمعدات الهندسية والميكانيكية الدقيقة مشيرا الى انها توجهت مؤخرا إلى إنتاج مصادر الطاقة المتجددة والاستفادة من بناء السدود وقوة دفع المياه الذي من الممكن ان يفتح آفاقا اقتصادية جديدة.

2.8 مليون دينار...صافي أرباح «السور» في تسعة أشهر

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود امس الاثنين تحقيقها أرباحا قدرها 2ر8 مليون دينار كويتي بربحية بلغت سبعة فلوس للسهم في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي بانخفاض قدره 21ر2 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2015.

وقالت الشركة في بيان على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن اجمالي حقوق المساهمين بلغ 58ر6 مليون دينار في الأشهر التسعة المنتهية في سبتمبر 2016 مقارنة بنحو 56ر9 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2015.

وأضافت أن اجمالي الموجودات بلغ 75ر5 مليون دينار مقابل مطلوبات بلغت 16ر8 مليون دينار للأشهر التسعة الاولى من 2016 فيما كانت المطلوبات نحو 15ر8 مليون دينار للفترة ذاتها من 2015. وتأسست الشركة عام 2006 وادرجت في بورصة الكويت عام 2008 برأسمال مدفوع بلغ نحو 38ر5 مليون دينار ومن أغراضها تملك وحيازة وانشاء واستثمار وتشغيل وصيانة محطات الوقود وانشاء وتطوير وتشغيل وصيانة مراكز خدمة العملاء بتلك المحطات.

«الوطني»: تحسن في نمو الائتمان خلال سبتمبر و القروض الشخصية «ثابتة»

اوضح البنك الوطني في تقريره الإقتصادي ان الائتمان المصرفي سجل زيادة جيدة خلال شهر سبتمبر إلا ان النمو قد تباطأ ليصل إلى 7.2٪ على اساس سنوي وذلك على خلفية تاثيرات قاعدية. وارتفعت القروض بواقع 272 مليون دينار بدعم كبير من الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بينما لم تشهد القروض الشخصية اى زيادة خلال الشهر وتفاوت نمو الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال. وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا خلال الشهر كما شهدت الودائع الحكومية من جهة اخرى ارتفاعا طفيفا. فيما حافظت أسعار الفائدة على استقرارها خلال الشهر.

ولم تشهد القروض الشخصية اي تغير خلال شهر سبتمبر ليتباطأ نموها إلى 7.2٪ بعد أن شهدت تراجعا قد دام لعدة اشهر. ورغم ان هذا الركود جاء بعد اداء قوي في أغسطس إلا انه يعد أسوأ اداء شهري منذ العام 2011. وقد ادى ذلك إلى بلوغ النمو لأقل مستوياته منذ خمس سنوات.

وسجلت المؤسسات المالية غير المصرفية ارتفاعا جيدا في صافي الائتمان وحافظت على متانتها مقارنة بعام مضى. وقد ارتفعت مديونية القطاع بواقع 42 مليون دينار في الشهر وبلغ النمو 2.7٪ على اساس سنوي. ويبدو ان القطاع قد انهى فترة تراجع المديونية والتي استمرت منذ الأزمة المالية في 2008.

وسجلت بقية القطاعات ارتفاعاً بواقع 231 مليون دينار بينما تراجع نموها إلى 7.5٪ على اساس سنوي إثر تاثيرات قاعدية. فقد جاءت معظم الزيادات من الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية بزيادة بلغت 219 مليون دينار بينما جاء اداء بقية القطاعات متفاوتا. فقد سجل كل من قطاع البناء والتشييد وقطاع العقار وقطاع التجارة زيادات ملحوظة وسجل بالمقابل قطاع النفط والغاز والقطاعات الأخرى تراجعا في النمو.

وسجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعا خلال سبتمبر بواقع 405 ملايين دينار بعد ثلاثة اشهر من التراجع في فصل الصيف. وتركزت الزيادات في كل من الودائع تحت الطلب بالدينار والودائع لأجل بالدينار وقابلها تراجعا في الودائع بالعملة الأجنبية. وساهم ارتفاع نمو الودائع تحت الطلب بالدينار في ارتفاع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ليصل إلى 2.3٪ على اساس سنوي. في الوقت نفسه تباطأ نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) قليلا ليصل إلى 2.6٪ على اساس سنوي نتيجة تاثيرات قاعدية.

للإسهام في تمويل مشروع طريق «الشيخ صباح الأحمد»

«الصندوق الكويتي» يقرض جيبوتي 23 مليون دينار

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية توقيع اتفاقية قرض مع جمهورية جيبوتي بقيمة 23 مليون دينار كويتي (نحو 78ر2 مليون دولار أمريكي) للاسهام في تمويل مشروع طريق تاجورا-بلحو (طريق الشيخ صباح الأحمد).

وقال الصندوق في بيان صحافي إن هذا القرض هو الثالث من نوعه لجمهورية جيبوتي اذ سبق تقديم قرضين سابقين مؤكدا ان المشروع يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية من الجمهورية.

وأضاف أن المشروع سيسهم في تحسين اتصال تلك المناطق بالعاصمة ومراكز الأنشطة الاقتصادية وأماكن توفر الخدمات التعليمية والصحية.

وافاد أن المشروع يهدف إلى مواجهة زيادة الطلب على النقل العابر بين جيبوتي والمناطق الشمالية من إثيوبيا ما ينشط حركة التجارة البينية مشيرا إلى ان المشروع يشمل الأعمال الهندسية لتشييد طريق (مسفلت) طوله نحو 112 كيلومترا وعرضه تسعة امتار.

واوضح الصندوق انه تم تزويد المشروع بمستلزمات تصريف المياه ومنشآت الحماية والسلامة لضمان عدم وقوع الانجرافات والسيول علاوة على تشييد محطتين لقياس الأوزان وتحصيل الرسوم وأعمال الحماية البيئية والخدمات الهندسية للاشراف على التنفيذ.

وسبق أن قدم الصندوق الكويتي في عام 2010 قرضا لجيبوتي للمساهمة في تمويل المشروع بقيمة ثمانية ملايين دينار كويتي ما يعادل نحو 28 مليون دولار امريكي.

كما قدم الصندوق قرضا ثانيا للمشروع نفسه في عام 2013 بمبلغ قدره 15 مليون دينار كويتي ما يعادل 5ر52 مليون دولار امريكي وقد تم دمج القروض الثلاثة معا في قرض واحد لأغراض السداد.

ووقع اتفاقية القرض نيابة عن جمهورية جيبوتي وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالصناعة إلياس دواله في حين وقع الاتفاقية نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام للصندوق هشام الوقيان.

يذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أول مؤسسة انمائية في الشرق الاوسط تساهم في تحقيق الجهود الإنمائية للدول العربية والنامية كما يعد أداة لمد جسور الصداقة والإخاء بين الكويت والدول النامية.